

## الجملة الشرطية في شعر ابن الدمينة

\* الدكتور إبراهيم البب

\* هند سليم خيربك

(تاريخ الإيداع 27 / 9 / 2009. قبل للنشر في 7 / 1 / 2010)

### □ ملخص □

يتناول البحث قضية من القضايا الهامة التي يقوم عليها التراث اللغوي، وهي مع أهميتها لم يكن لها باب مستقل في كتب النحو، وإنما بحثها النحاة في سياق عرضهم لموضوعات إعرابية وتركيبية ودلالية شتى. والحق أن جملة الشرط تستحق أن تفرد بالذكر، وأن يُتأمل في طبيعتها وفي دلالتها، وفي حكمها الذي له أثر في إعراب طرفيها فعل الشرط، وجواب الشرط، ولهذا تناول البحث (الجملة الشرطية في شعر ابن الدمينة) لأهمية شعره؛ ولبيان مدى شيوع ظاهرة الشرط في ديوانه، لأجل إيضاح الأدوات التي استعملها ومعانيها وأنماطها، والأدوات التي هجرها، مبيّناً مواقعها في شعره، عارضاً لفائدتها وتركيبها، بعد أن سبق هذا الكلام ببيان معنى الشرط، وتحديد الجملة الشرطية، لتمييزها عن غيرها، مستعيناً في ذلك بما أورده علماء النحو في هذا المجال. وما تسعى إليه هذه الدراسة هو محاولة دراسة القضايا التركيبية للجملة الشرطية، كالربط، والرتبة، والحذف. ومناقشة الأحكام النحوية الخاصة بالجملة الشرطية، كالعلاقة بين فعل الشرط وجوابه، واجتماع الشرط والقسم. في ضوء ما يثبته ويقرّه الاستعمال في هذه النصوص الشعرية، ومقارنة ذلك بما رصده النحاة في مؤلفاتهم.

الكلمات المفتاحية: الجملة، الشرط، ابن الدمينة.

\* أستاذ مساعد - قسم اللغة العربية-كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة تشرين-اللاذقية -سورية.

\*\* طالبة دراسات عليا (دكتوراه) - قسم اللغة العربية-كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة تشرين-اللاذقية - سورية.

## L'expression de la condition dans la poésie de Ibn Adaminah

Dr. Abraham Al-Beeb\*  
Hind Kherbeik \*\*

(Déposé le 27 / 9 / 2009. Accepté 7/1/2010)

### □ Résumé □

Nous nous proposons dans cet article de traiter *l'expression de la condition*, une des questions importantes dans la tradition linguistique arabe. Les grammairiens se sont contentés d'aborder cette question au cours de leur étude d'autres cas. D'où l'intérêt de consacrer une étude autonome et approfondie portant sur le rapport qu'il y a entre la structure binaire de l'expression de la condition et sa portée significative. Nous allons parler du sens de la condition et de son statut pour étudier ensuite *l'expression de la condition dans la poésie de Ibn Adaminah* tout en insistant sur sa place, son intérêt et sa structure. Pour ce faire, nous allons étudier la construction de *l'expression de la condition* (liaison, rang, ellipse) et traiter les règles qui régissent ses deux membres (le verbe de la condition et le verbe qui répond à la condition); enfin nous allons nous intéresser à la réunion de la condition et du serment dans la même phrase. Notre analyse de *l'expression de la condition* va s'appuyer sur des textes poétiques auxquels nous allons comparer ceux, présentés dans les ouvrages des grammairiens.

**Mots-clés** : phrase – condition – Ibn Adaminah.

---

\*Maître de conférences au département d' Arabe - Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Université Tichrine - Syrie.

\*\* Etudiante en études supérieures au département de langue arabe – Faculté des Lettres et Sciences Humaines – Université Tichrine – Lattaquié – Syrie.

**مقدمة:**

لقد ترك لنا علماءنا الأبرار تراثاً علمياً ثراً ، أضحت مفخرة لهذه الأمة ، ولا ريب أن علم النحو هو دعامة هذا التراث ، فهو وسيلة المستعرب ، وسلاح اللغوي ، وعماد البلاغي ، وأداة المجتهد ، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية . وقد بذل علماء النحو جهوداً مضيئة في دراسة هذا العلم الذي قام على أسس منهجية ، التزمها النحويون ، وعملوا بمقتضاها ، عرفت تلكم الأسس بأصول النحو العربي ، وتعدّ "الجملة" من الأسس الهامة التي تقوم عليها الدراسة النحوية . فالجملة العربية تركيب متنوع قابل للتجدد والنمو ، وهي نسيج لغوي مستقل ، فضلاً عن كونها عنصر الكلام الأساسي ، فبالجمل نتبادل الأحاديث فيما بيننا ، وبها نكتسب لغتنا ، ونتكلم . وقد حظيت دراسة الجملة بعناية النحاة القدامى والمحدثين . ومع ذلك لم تحظ الجملة الشرطية التي لها مكانة بين مختلف أنماط الجملة العربية وتراكيبها بدراسة مستقلة . بل جاءت دراستهم لها مبعثرة في الأبواب النحوية .

**أهمية البحث وأهدافه:**

يقوم درس الجملة الشرطية عند النحاة العرب على مجموعة من الأركان الأساسية وهذه الأركان هي: الأدوات ، وجملة الشرط ، وجملة جواب الشرط . فالشرط في العربية ليس وسيلة لتحسين الكلام فحسب ، وليس حشواً يمكن الاستغناء عنه ، بل إنه إذا وقع موقعه المناسب كان من مقتضيات النظم ، ولو أسقط من السياق سقط معه جزء أصيل من المعنى ، لذا سنباحل الإفادة من جهود السابقين في تحديد معالم الجملة الشرطية لأن تناول قضية من قضايا النحو الهامة ، كالجملة الشرطية التي لها مكانة بين مختلف أنماط الجملة العربية هي ما تسعى إليه هذه الدراسة التي تكمن أهميتها في أن دراسة بناء الجملة يعدّ دراسة للنحو عموماً ، وكأنّ البحث قد درس النحو من خلال شعر ابن الدمينية<sup>(2)</sup> ، وما فيه من ظواهر نحوية تستحقّ الرجوع إليها .

**منهجية البحث:**

أمّا المنهج الذي سار عليه البحث فهو المنهج الوصفي ، وذلك لوصف الظواهر النحوية الواردة في شعر ابن الدمينية ، دون تدخل فيها ، مع توظيف المنهج التحليلي في دراسة الجملة الشرطية عنده ، وما يعترضها من تقديم وتأخير أو ذكر وحذف ، وقد أفاد البحث من آراء علماء النحو قديماً وحديثاً في دراسة هذه الأنماط من خلال تطبيقها على شعره .

2 - هو عبد الله بن عبيد الله ابن الدمينية الخثعمي ، من جنوب الحجاز مما يلي اليمن ، سلخ من حياته زهاء نصف قرن في العصر العباسي . وهو أجمل شاعر تغزّل بزوجه . وقد أجمعت الروايات على أن مقتله إنما كان طلباً بثأر . فقد كان ابن الدمينية ضحية زوجته (حماء) التي أحبها حتى نسي نفسه ، وقد عشقت شاعراً من بني سلول . وصفها ذلك الشاعر وصفاً دقيقاً ونال من ابن الدمينية ورهطه نيم . لكن تلك القصيدة أيقظت مارداً بين جوانح ابن الدمينية فتحوّل من شاعر رقيق إلى شاعر فائق ليقتل السلولي قذفاً بالحصى ويكّم (حماء) حتى ماتت خنقاً . أمّا هو ففرّ إلى جهة غير معلومة ليرفع أهل السلولي أمره إلى الخليفة عبد الملك بن مروان فيهدر دمه . ورآه أحد أخوة السلولي بسوق تبالة فانقضّ عليه ليرديه قتيلاً ، ووفاته أواخر سنة مائة وثمانين هجرية تنظر ترجمته: ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، تح. أحمد محمد شاكر ، د.ت ، ص 710 ، والأصفهاني ، أبو فرج ، الأغاني ، دار الكتب المصرية ، د.ت ، ص 147/15 .

## مفهوم الشرط:

الشرط هو العلامة ، وسُمِّيَ ما عُلِّقَ به الجزاء شرطاً لأنه علامة لنزوله. ومعنى الشرط أن يقع الشيء لوقوع غيره<sup>(3)</sup>. وهو صيغة فعلية مستقلة تخالف باقي الصيغ في دلالة الفعل على الحدث والزمن، أمّا الفعل في جملة الشرط فهو غير تامّ الدلالة ، لأنّ حدوثه معلقٌ ، فجملة الشرط تقوم على تعليق وحدتين إسناديتين، وغالباً ما تكون الوحدة الأولى سبباً للثانية، أو مرتبطة بها ، كقولنا: (إن تعملْ عملٌ) فقد تعلق عملك على عمل المخاطب بأداة الشرط مما أدى إلى قطع الحركة عن آخره، وجزمه فلا يقوى أحد طرفيه أن يؤدي وظيفته، فيكون الجزم لمعنى التعليق ممّا يجعل الفعل ناقص الدلالة، محروماً من حركة الإعراب من رفع ونصب<sup>(4)</sup>. ولذلك تعدُّ جملة الشرط صنفاً من أصناف قيود المركبات في اللغة العربية؛ أي العلاقة التي تربط طرفي الشرط هي علاقة تقييدية. فما يسميه النحاة شرطاً هو في المعنى سبب لوجود الجزاء، فالشرط اللفظي هو سبب معنوي<sup>(5)</sup>. ففي قوله تعالى: (( فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ )) (الزلزلة، 7)، فجملة (مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ) تبقى ناقصة الدلالة وفي حاجة ماسة إلى جوابها، (بره) الذي يتممها. وتكون الأولى بمثابة السبب، والثانية بمنزلة المسبب. ولا يستقلُّ أحد الطرفين عن الآخر؛ لأنَّ الشرط في مجموع الجملتين، لا في كلِّ واحدة منهما على الانفراد، ولا في واحدة دون الأخرى.<sup>(6)</sup>

الشرط إذن هو أن يقع الشيء لوقوع غيره، و يتوقّف الثاني على الأول، لأنَّ الجملة الشرطية تتكوّن من جملتين تربط بينهما كلمة الشرط، ولكن الشرط قد يخرج عن هذا الأصل، فلا يكون من باب السبب والمسبب؛ فالشرط قسمان أحدهما: أن يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط، نحو: (إن جئتني أكرمك)، والثاني: أن لا يكون مضمون الجزاء مسبباً عن مضمون الشرط....، وقد درس النحاة أسلوب الشرط عندما تناولوا الجزم بوصفه إعراباً، يقوم على جملي الشرط والجواب، وأداة الشرط التي لها صدر الكلام. وسندرس فيما يأتي أدوات الشرط الجازمة، وغير الجازمة، وجملة فعل الشرط، ومواطن حذفها في الكلام، وكذلك جملة جواب الشرط، واقترانها بالفاء أو إذا الفجائية، ومواطن حذفها من الكلام.

## أولاً أدوات الشرط :

اهتمّ النحويون بدراسة الأدوات ، وخاصة العاملة منها، فجلّ العوامل لديهم أدوات، فالفعل المضارع مثلاً يجزم بجملة من الأدوات من بينها أدوات الشرط. إذ درس كثير من النحاة أدوات الشرط ضمن جوارم الفعل المضارع لذلك قسموا هذه الأدوات إلى مجموعتين متميزتين: مجموعة أدوات الشرط الجازمة ، ومجموعة أدوات الشرط غير الجازمة. ولكن الأصل في أدوات الشرط العمل، والجزم سمة من سماتها؛ لأنها اختصت بالدخول على الأفعال ، فأصبح الجزم أساس الجملة الشرطية، وحقماً عاماً من أحكامها.

3 – ينظر: المبرّد ، المقتضب . تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت، 74/2، للتوسع في دراسة الجملة الشرطية، ينظر: الشمسان. الجملة الشرطية عند النحاة العرب، مطابع الدجوي-القاهرة، 1981، و جطل. نظام الجملة ، جامعة حلب، (1980 )، 1/ 578-54، و 359/2-386.

4 – ينظر: الجوّاري، أحمد عبد الستار، نحو الفعل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (2006)، ص50، و البياتي، سناء حميد، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، دار وائل، الأردن، (2003) ، ص351.

5 – ينظر: الكفوي، الكليات، وضع فهارسه وعلق عليها، د.عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1992م)، 3/5.

6 – ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3 (1992م)، ص189.

وأدوات الشرط تعلق إحدى الجملتين بالأخرى. ومن الناحية من قسمها إلى أسماء، وحروف؛ لاشتمال هذا المعنى على جميعها .

### أدوات الشرط الجازمة:

تتفق أدوات الشرط الجازمة جميعها في تعليق الجواب على الشرط في الزمان المستقبل وهي :

إن:

بكسر الهمزة وسكون النون ، نحو قوله تعالى : (( إِنْ تَبَدُّوا شَيْئًا أَوْ تَخَفُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا )) (الأحزاب، 54) وهي أمُّ الباب في الجزاء، حتى لا تكاد تفارقه، لأنها إذا وقعت في التركيب الشرطي لم تكن لها وظيفة نحوية غير ربط طرفي الشرط ؛ وتعليق أحدهما على الآخر، فهي أبداً على حالة واحدة لا تفارق المجازاة . وهي مبهمة أبداً عند سيبويه تربط جملة فعل الشرط بجوابها، وتصيرهما كالجملة الواحدة، بينما أدوات الشرط الباقية قد يتصرّفن ، فيكن لها استعمالات دلالية مختلفة، كالاستفهام ، والموصولية، وغير ذلك (7).

و(إن) أداة شرط جازمة ، ومن المقرر أنّ أداة الشرط الجازمة – مهما تكن صيغة فعل الشرط أو جوابه – تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلاً خالصاً، نحو: (إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ). (إِنْ تَجِنْتَنِي أَكْرَمْتُكَ). فمن حقّ (إن) أن يليها المضارع الذي يدلُّ على الاستقبال، فهي للشرط في الاستقبال، لأنك تشترط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره، فالأفعال المستقبلية مشكوك في وقوعها فهي قد تتحقق أو لا تتحقق. وإذا جاء بعدها ماضياً توجّهت دلالاته إلى المستقبل غالباً ؛ لأنّ الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع، نحو قوله تعالى : ((وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا)) (الإسراء، 8) أي إن تعودوا في المستقبل نعد. ومنه قول ابن الدمينية:

أَوْلَيْسَ لِي قُرْبَاءُ إِنْ أَفْصَيْتَنِي حَدَبُوا عَلَيَّ وَعَنْدِي الْمُسْتَعْتَبُ (8)

وقد يأتي الشرط مع (إن) ليدلُّ على الماضي، خصوصاً مع (كان) التي تدلُّ على الزمن الماضي، فيكون الشرط معها بمعنى فرض الوقوع في الماضي، كقوله تعالى : (( إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ )) ( المائدة، 116) (9). ومنه قول ابن الدمينية:

لَئِنْ كَانَ يُهْدَى بَرْدٌ أَنْبِأَهَا الْعَلَا لَأَفْقَرَ مِنِّي إِنْ نِي لَفَقِيرُ (10)

وبهذين الأمرين الخلوّص للشرط، ومعنى الشرط المستقبلي؛ امتازت (إن) من أدوات الشرط الأخرى.

إذما:

هي المؤلفة من (إذ) و(ما)، ولا تكون شرطاً إلا إذا ضمَّ إليها (ما) وهي في الأصل ( إذ ) الظرفية الدالة على الزمن الماضي ، أي إنها اسم ، والدليل على اسميتها الإخبار بها، وإبدالها من الاسم ، وعندما زيدت إليها ( ما ) وركبت معها غيرت ، ونقلت عن دلالة الزمن الماضي إلى المستقبل، فقولنا: ( إذ ما أتيت )، بمنزلة قولنا: (إذ ما تأتت)، وتغيير المعنى يقتضي تغيير اللفظ، فالإزاه (ما) يدلُّ على تغيير معناه . وأصبحت (إذ) مع ( ما ) بمثابة

7 – ينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1 (د.ت)، 63/3.

8 – ابن الدمينية، الديوان، تح: أحمد راتب النفاخ، دار العروبة، القاهرة، (1959م) ص، 130.

9 – ينظر: الرضي ، شرح الكافية ، تح: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران، ط(1978م، 2/293)، الصبّان، حاشية

الصبّان على شرح الأشموني، مط، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة، (د.ت)، 59/2.

10 – ابن الدمينية، الديوان، ص 49.

الحرف الواحد الذي لا يتجزأ ، وهو مبنيٌ ومبهم ،مفتقر إلى جملةٍ بعده توضحه وتبيّنه، ممّا سوّغ لهذا الاسم أن يدخل في باب (الجزاء ) وبذلك تكون (إنما) شرطية جازمة لفعلين، فتصير (إنما) بمنزلة إنمّا، وليست (ما) فيها بلغو<sup>(11)</sup>. إلاّ أنّها لم ترد في ديوان ابن الدمينية.

من:

بفتح الميم، وسكون النون، نحو قوله تعالى : (( وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا )) (الشورى، 23) لم يقف معظم النحاة عند (من) الشرطية على كثرة استعمالها، وربما يعود ذلك إلى قلّة أحكامها. و(من) من أسماء الشرط الجازمة، المنقولة عن الموصولية، تدلُّ على عموم العاقل. ولا يصحُّ أن يتقدّم عليها شيء من التركيب الشرطي غير حرف الجر؛ فهي تتحقّق شرطيتها بتصدّرها تركيباً يتضمّن حدثين بينهما علاقة تلازم ، سواء جزم المضارع بعدها أم لم يجزم. وفي حال تقدّم عليها شيء كانت موصولة، مجردة من معنى الشرطية.

وتكون (من) عادة في محل رفع مبتدأ، نحو قول ابن الدمينية:

وَلَكِنْ تَجَنَّبْتَ الذُّنُوبَ وَمَنْ يُرِدْ  
يَجِدُ الْقُوَى تَقْدِرَ عَلَيْهِ ذُنُوبٌ<sup>(12)</sup>

ما:

تفيد تعميم الشرط لغير العاقل، وهي مبهمة، وتأتي شرطية دالة على عموم الزمان. <sup>(13)</sup> منه قوله تعالى : ((وَمَا تَتَّقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَتْلَمُونَ )) (البقرة، 272). ولم ترد في شعر ابن الدمينية.

مهما:

تفيد تعميم الشرط لغير العاقل، وهي مبهمة تقع على كلِّ شيء، وقد اختلف النحاة حول تركيبها، وفي اسميتها، أو حرفيتها. ذهب الخليل إلى أنّها مركبة من (ماما)، أو (ما) الأولى للشرط، والثانية زائدة، وقد تلازما في الاستعمال، فصارا بمنزلة الكلمة الواحدة، ولأنّهم استقبحوا التكرير أبدلوا من الألف الأولى هاء، وجعلوها أداة واحدة. <sup>(14)</sup> إلاّ أنّها لم ترد في ديوان ابن الدمينية.

متى وأيان:

تستعملان في الشرط للدلالة على تعميم الزمان والأوقات، وهما اسمان للزمان مبهمان، تضمّنا معنى الشرط فدلاً على تلازم الشرط والجواب، كقول ابن الدمينية في متى:

متى تَطْرَحِي قَوْلَ الْوَشَاةِ وَتُخْلِصِي  
لَنَا الْوَدَّ يَذْهَبُ عَنْكَ مِنَّا الذَّمَامُ<sup>(15)</sup>

وقد تكون (متى) كـ (إذا) غير جازمة، فنقاس على إهمال (إن) عملاً على (لو). و(متى) ( وأيان) يتصدّرا التركيب الشرطي، فلا يتقدّم عليهما الجواب كما يتقدّم على بعض الأدوات الأخرى. و(أيان) لم ترد في ديوان ابن الدمينية.

أين، حيثما، أنى:

أسماء للمكان تأتي شرطاً، وتتضمن معنى (إن) وتفيد الدلالة على عموم الأمكنة.

11 – ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، لمقتصد، تح. كاظم بحر مرجان، بغداد، (1982 م)، 2/1115.

12 – ابن الدمينية، الديوان، ص113

13 – ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد ، تح، محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، (1968 )، 236، ابن هشام مغني اللبيب، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مكتبة سيد الشهداء، (د.ت)، ص398.

14 – ينظر: سيبويه، الكتاب، 1/433، وابن هشام مغني اللبيب، ص368،

15 – ابن الدمينية، الديوان، ص22.

و(حيثما) من أسماء الظروف التي يجازي بها إلا أنَّ الجزاء لا يكون في (حيث) حتى يضمَّ إليها (ما) فيكونان معاً بمنزلة الحرف الواحد، لأنَّ (ما) تحجبها عن الإضافة، فتبهم، وتصلح لأن تنزل منزلة أدوات الشرط .  
وأما (أين) فلا تضاف أصلاً ، فهي مبهمة، ولمَّا دخلت عليها (ما) زادتها إبهاماً وغموضاً. وكان سببويه اشترط لعملها دخول (ما) عليها.

وقد تأتي (أنى) بمعنى (متى) و(أين) وتكون استفهاماً وشرطاً، وإذا كانت شرطاً جزمت، لأنَّ معناها (أين) و(متى) وكلاهما للجزاء<sup>(16)</sup>، إلا أنَّ هذه الأدوات لم ترد في ديوان ابن الدمينية.

#### كيفما:

وهي لبيان الحال، و الجزاء لا يكون في (كيف) حتى تقترن بـ ( ما ) الزائدة، كما هو الحال في (حيثما)، و(إذما) ويشترط في عملها أن يكون فعلاها متفقين في اللفظ والمعنى . كقولنا : (كيف تصنع أصنع) بجزم الفعلين. وقد أخرجها بعض النحاة من حروف الجزاء. فجوزي بـ(كيف) معنى لا عملاً، على خلاف الكوفيين الذين أجازوا الجزاء بها، لأنها أشبهت كلمات المجازاة في الاستفهام،<sup>(17)</sup> و لم ترد في ديوان ابن الدمينية.  
أي:

وهي معربة عند النحويين، وهي أكثر الأدوات إبهاماً، إذ هي بحسب ما تضاف إليه، لأنها تصلح لجميع الدلالات السابقة. وقد تضم إليها (ما) فتزيدها إبهاماً. ومنه قوله تعالى : ((إيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)) (الإسراء، 110). ولم ترد في شعر ابن الدمينية.

#### أدوات الشرط غير الجازمة:

إذا:

أداة شرط غير جازمة، وهي ظرف لما يستقبل من الزمان، منضمّة معنى الشرط، وتفيد الربط بين جملة الشرط وجوابه، والأصل فيها القطع بوقوع الشرط؛ لأنها تدلُّ على وقت معلوم، كقوله تعالى: (( كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ )) (البقرة، 180) فقد دلَّت (إذا) على معنى المجازاة لأنَّ جوابها يقع عند الوقت الواقع، كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط. والنحاة يفرقون بين (إن) و(إذا) بما ذكرنا فـ(إذا) تدلُّ على وقت معلوم وقوعه ، أي تأتي للمتحقق، بخلاف (إن) التي تستعمل للمشكوك فيه ، فسببويه يعدُّ الفعل بعد (إذا) وصلاً لها على خلاف (إن) فإنه ليس وصلاً لها. و(إذا) لا يليها إلا الفعل الواجب، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية ، فالفعل فيها بمنزلته في (حين) كأن نقول : (الحين الذي تأتي فيه آتيك فيه) (18) .

ويكثر مجيء الماضي بعدها، والمراد به الاستقبال؛ فترتبط باختصاصها بما هو متحقق الوقوع، كقول ابن الدمينية:

16 – ينظر: سببويه، الكتاب، 432-433، وابن يعيش، شرح المفصل، مك المتنبى، القاهرة (د.ت)، 46/7.

17 – ينظر: ابن الأثير، الإنصاف في مسائل الخلاف ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 4(1961م)، 210/1.

18 – ينظر: الزمخشري، كشاف ، مط، مصطفى الحلبي ، القاهرة، (1966)، 172/4.

إِذَا غُرُورَ قَتَّ عَيْنَايَ قَالَ صَحَابَتِي لَقَدْ أُولَعْتُ عَيْنَاكَ بِالْهَمَلَانِ (19)

ولا يتقدّم جواب (إذا) عليها، لأنّ أداة الشرط لها الصدارة في الكلام، وإذا دخلت (إذا) على الاسم، يجوز فيه الرفع بفعل مضمر على شريطة التفسير، أو بالابتداء، وهذا مذهب الأخفش. كقول ابن الدمينية:

إِذَا الْقَوْلُ لَمْ يُقْبَلْ وَرُدَّ جَوَابُهُ عَلَى ذِي الْهَوَى لَمْ يَدْرِ كَيْفَ يَقُولُ (20)

وقد تتجرّد (إذا) للظرفية المحض، غير متضمنة معنى الشرط. فتكون ظرفاً للحال بعد القسم، نحو: ((وَالنَّجْمُ

إِذَا هَوَى )) (النجم 1) ((وَاللَّيْلُ إِذَا يَعْسَى )) (الليل 1) فهي هنا بمعنى (حين). كقول ابن الدمينية:

أَسْرَى إِذَا أُمْسِي بِكُلِّ سَمِيدَعٍ عَارِي الْأَشَاجِعِ مُنْهَجِ السَّرْبَالِ (21)

لَوْ:

تفيد تعليق الجواب على الشرط في الماضي، وهي حرف امتناع لامتناع، وفسرّه الأكثرون: بأنّ المراد امتناع الثاني لامتناع الأول، وأداته الوَحيدة (لَوْ). فالحدث الأول (السبب)، ليس له إلاّ وجه واحد هو (الامتناع). نحو: (لَوْ جَاءَ زَيْدٌ لَأَكْرَمْتَهُ). فبامتناع مجيء زيد امتنع إكرامه. (22)

و(لَوْ) من أدوات الشرط غير الجازمة، فوجب اقتضاؤها جملتين فعليتين ماضيتين، مع القطع بانتفاء الشرط، وبمتنع أن يليها الجملة الاسميّة التي تفيد الثبوت، لأنّ (لَوْ) تشبه (إِنْ) الشرطية في الاختصاص بالأفعال، فلا يليها إلاّ فعل سواء أكان ظاهراً أو مقدّراً. والغالب فيها إذا جاء بعدها أفعال بصيغة الماضي، بقيت على مضيتها، نحو قول ابن الدمينية:

مِنْ حُبِّ سَلْمَى الَّتِي لَوْ طُولَعْتُ كَبِدِي بَيْنَ الضُّلُوعِ بَدَا مِنْهَا بِهَا أَثْرُ (23)

وإذا جاء بعدها المضارع أوّل بالماضي، لأنّ دخولها على المضارع يخالف الوَضْعَ الأصلي لها، نحو قوله تعالى: ((وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرهَا مِنْ دَابَّةٍ)) (فاطر، 45). منه قول ابن الدمينية:

لَوْ يَسْتَطِيعُ ضَجِيعُ الْحُبِّ أَنْدَحَهَا فِي جَوْفِهِ عَجَباً مِمَّا يَرَى فِيهَا (24)

ويقترن جواب (لَوْ) (بِـ) (اللام) مطلقاً، لتفيد توكيد ارتباط الجواب بالشرط، إذا كان ماضياً مثبتاً، نحو قول

ابن الدمينية:

مَنْ النَّاسِ إِنْسَانَانِ دِينِي عَلَيْهِمَا مَلَيَّانِ لَوْ شَاءَ لَقَدْ قَضَيَانِي (25)

ويتجرّد منها إذا كان منفيّاً، نحو قول ابن الدمينية:

وَمَنْ لَوْ جَرَى الشَّخْنَاءُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَحَارِبِنِي لَمْ أَدْرِ كَيْفَ أَحَارِبُهُ (26)

19 – ابن الدمينية، الديوان، ص 31.

20 – ابن الدمينية، لديوان، ص 37، وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 127.

21 – ابن الدمينية، لديوان، ص 145.

22 – ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، المكتبة العربيّة بحلب، (1973)، 273، و ابن هشام، مغني اللبيب، ص 337.

23 – ابن الدمينية، لديوان، ص 66.

24 – ابن الدمينية، لديوان، ص 96.

25 – ابن الدمينية، لديوان، ص 31.

26 – ابن الدمينية، الديوان، ص 44.



### لَوْلَا:

أصلها (لَوْ) دخلها (لا) فتغير معناها، وتفيد تعليق الجواب على الشرط في الزمان الماضي. وقد اختلف النحاة حول معناها، حرف امتناع لامتناع، أو امتناع لوجود، فما بعد (لَوْلَا) مانع من جوابها، وهي حرف غير جازم، ويشترط فيها أن يليها اسم حتى تكون للشرط، ويكون الاسم مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف لدلالة العموم عليه نحو قولنا: (لَوْلَا عبد الله لكان كذا كذا)، فـ (عبد الله) ارتفع بالابتداء كما يرتفع بعد ألف الاستفهام كقولنا: (أزيد أخوك؟) إنما رفعت على ما رفعت عليه (زيد أخوك)، غير أن ذلك استخبار، وهذا خبر.....<sup>(27)</sup> ومنه قول ابن الدمينية:

لَوْلَا رَجَاؤُكَ لَمْ أَسِرْ مِنْ بَيْشَةِ عَرْضَ الْعِرَاقِ بِفَيْتِيَّةٍ وَرَوَّاحِلٍ (28)

ويقترن جوابها باللام كثيراً إذا كان ماضياً مثبتاً، كقول ابن الدمينية:

فَنَقَضِي حَاجَةً وَتَلْمُ أُخْرَى وَلَوْلَا كَرَاهُنَّ لَقَدْ فَنِينَا (29)

ويتجرد جوابها من اللام إذا كان منفيًا، منه قول ابن الدمينية:

قَطَعْتُ وَلَوْلَا حُبُّهَا مَا تَعَسَفْتُ بِنَا عَرْضَهُ خُوصَ تَخْبُ وَتَتَعَبُ (30)

### كَلَّمَا:

أداة شرط غير جازمة، مؤلفة من (كل) الظرفية و (ما) المصدرية نائبة عن الظرف الزماني في محل نصب، تفيد التكرار، نحو قولنا: ، ولا يليها إلا الماضي شرطاً وجواباً ، والعامل فيها جوابها . نحو قولنا : (كلما تأتيني أتيك) . ومنه قول ابن الدمينية:

وَفَيْضُ غُرُوبِ الْعَيْنِ بِالذَّمْعِ كُلَّمَا بَدَا عَلَمٌ مِنْ أَرْضِكُمْ لَمْ يَكُنْ يَبْدُو (31)

### لَمَّا:

حرف وجوب لوجوب، أو حرف وجود لوجود، ويقع الشيء بعدها لوقوع غيره، وقد اختلف النحاة حول (لَمَّا) هل هي حرف أم ظرف بمعنى (حين).<sup>(32)</sup> حيث تختص (لَمَّا) بالماضي. وجوابها يكون فعلاً ماضياً مثبتاً كقول ابن الدمينية:

فَلَمَّا عَزَّ دِينَ الْحَقِّ فِينَا صَرَفْنَا حَدَّهَا لِلْكَافِرِينَ (33)

أو منفي بـ (ما)، أو مضارع منفي بـ (لم) ، كقول ابن المينة:

فَلَمَّا رَأَيْتُ النَّاسَ فِيكَ وَأَصْبَحُوا أَعَادِي لَمْ يُرَدِّدْ عَلَيْكَ سَلَامِي (34)

27 – ينظر: سيبويه، *الكتاب*، 2/129، والصحيح عند ابن الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون، من أن (لَوْلَا) هي نفسها التي ترفع الاسم الذي يليها، فهو فاعل لفعل محذوف نابت (لا) منابه، ينظر: ابن الأنباري، *الإنصاف*، 70 – 75، المالقي، *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، تح: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت) ص 362 .

28 – ابن الدمينية، *الديوان*، ص 78 .

29 – ابن الدمينية، *الديوان*، ص 159 .

30 – ابن الدمينية، *الديوان*، ص 149 .

31 – ابن الدمينية، *الديوان*، ص 120 .

32 – ينظر: سيبويه، *الكتاب*، 4/234، و ابن هشام، *مغني اللبيب*، ص 310 . و ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*، تح: عبد المنعم أحمد حريري دار المأمون للتراث، (1982م، 3/1642 .

33 – ابن الدمينية، *الديوان*، ص 159 .

34 – ابن الدمينية، *الديوان*، ص 94 .

أو جملة اسمية مقرونة بـ (إذا) الفجائية، أو مقرونة بالفاء، أو يكون ماضياً مقروناً بالفاء، وقد يكون مضارعاً، ولم ترد عند ابن الدمينية.

وانتق النحاة جميعاً على أن (لماً) أداة غير جازمة لاختصاصها بالماضي.

ويجوز حذف جوابها للدلالة عليه كقوله تعالى: (( فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ )) (يوسف، 15)، أي فعلوا ما أجمعوا عليه، وتزاد (أن) بعدها.

### جملة فعل الشرط:

أشرنا في المقدمة إلى أن ما يسمّى جملة الشرط، هي المكوّنة من جملتين وروابط، تسمّى إحداهن: جملة فعل الشرط، وقد تسمّى الشرط اختصاراً، وتسمّى الثانية جملة جواب الشرط، أو الجزاء.

أمّا جملة فعل الشرط فهي الجملة التي تلي الأداة مباشرة، ويتوقّف عليها حدود الجزء الآخر من الجملة الشرطية، والتي تقع منه موقع السبب من المسبّب، فيكون معلّقاً عليها، لأنّه يخضع دلاليّاً لِمَا بعده، من فعل الشرط، وأداة الشرط، ويشتترط فيها أن تكون فعلية، لأنّ الشرط لا يكون إلاّ بالفعل الذي هو أكثر أقسام الكلمة تضمناً لمعنى الحدث، والفعل يقوم على تعليق حدث على حدث آخر. أمّا الأسماء فهي ثابتة موجودة، ولا يصحّ تعليق وجود شيء على وجودها، فأدوات الشرط إما أن تدخل على جملتين فعليتين، أو جملتين إحداهما فعلية، والأخرى اسمية. (35) ويقع فعل الشرط ماضياً ومضارعاً، ومعنى الجملة بالفعل المضارع يختلف في درجة اليقين عنه بالفعل الماضي، أو بالجملة الاسمية. لأنّ الشرط يفيد الاستقبال، وإن كان فعله ماضياً، وأدوات الشرط تقلب الماضي إلى الاستقبال. إلاّ أنّ الشرط قد يأتي للدلالة على الماضي، إذا كان بلفظ (كان)، وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقّق الوقوع، وإن كان بلفظ (كان) لكنه قليل (36) ومنه قول ابن الدمينية:

لئن كان يهدى برداً أنيابها الغلا لأفقر مني إنني لفقير (37)

والقصد من مجيء الشرط ماضياً، وإن كان معناه الاستقبال، هو إنزال غير المتيقّن منزلة المتيقّن، نحو قوله تعالى: (( لئن رُبدتُ إلى ربي لأجدنّ خيراً منها مُقلّباً )) (الكهف، 36)، ومنه قولنا: (إنّ قمتَ قمتُ) وقد فسره بعضهم. بأنّه جاء بلفظ الماضي والمعنى المضارع، وذلك عندما أراد أن يحترز للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي، المقطوع بكونه، قد وقع واستقرّ، لا أنّه متوقّع مترقّب. (38)

وإذا جاء فعل الشرط ماضياً، يكون في محلّ جزم، فلا يشترط في هذه الحالة أن يُجزم فعل الجواب، بل يكون رفعه أرجح وأولى، لأنّه تعلّق بفعل محقّق الوقوع. ويرى سيبويه أنّه مرفوع على تقدير تقديمه، فهو ليس جواب الشرط ولكنه دليله. وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنّه يجوز أن يكون الجواب مجزوماً بعد فعل الشرط بصيغة الماضي، وذلك على تقدير الفاعل. وقال آخرون بأنّه ليس على التقديم والتأخير كما يراه سيبويه، ولا حذف الفاء كما يرى

35 — ينظر: ابن عصفور، المقرب، تح، أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري، مط. العاني، بغداد، (1971)، 274/1.

36 — ينظر: الرضي، شرح الكافية، 293/2، والجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 118.

37 — ابن الدمينية، الديوان، ص 49.

38 — ينظر: ابن جني، الخصائص، تح: محمد عليّ النجار، دار الكتب المصرية، (1952)، 105/3.

الكوفيون، ولكنه لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً أُطرد عدم التأثير في الجواب، وعلوّ ذلك بضعف الأداة عن العمل في الجواب. (39)

وعلى الرغم من تحديد الجمهور من النحاة وجوب أن يكون فعل الشرط جملة فعلية إلا أنه ورد كثير من النصوص التي وقعت فيها جملة فعل الشرط اسمية بشرط اشتغالها على الحدث الذي يجعلها صالحة للشرط، دون تقدير فعل محذوف، وجواز ذلك مع (إن) وحدها، كقوله تعالى: (( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ )) (التوبة، 6)، فلم يقولوا إنَّ (أحد)، مبتدأ و(استجارك) خبره، لاختصاص حرف الشرط بالفعلية، على أنه قد نسب إلى الأخفش جواز وقوع جملة فعل الشرط اسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلاً. 40 ويحمل عليه قول ابن الدمينية:

إِذَا الْقَوْلُ لَمْ يُقْبَلْ وَرُدَّ جَوَابُهُ عَلَى ذِي الْهَوَى لَمْ يَدْرِ كَيْفَ يَقُولُ (41)

ولكنَّ البصريين يرون أنَّ جملة الشرط فعلية، و(القول) فاعل لفعل محذوف يقسره المذكور بعده، وهو كذلك عند الكوفيين إلا أنهم قالوا إنَّ الفاعل هنا مقدّم على فعله. ولعلَّ هذا من أهمِّ مميزات التركيب الشرطي وهو التلازم الواقع بين طرفي التركيب حيث يمكن تقدير الجواب قبل لفظه، فعندما يسمع المتلقي (إذا القول) يتشوق لسماع البقية، وربما خمن المتلقي الجواب قبل وصوله، فإذا جاء اكتمل المعنى. ومنه قوله تعالى: ((إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ)) (الانفطار، 1)، والتقدير: (إذا انفطرت السماء انفطرت)، لأنَّ أداة الشرط لا تليها إلا الأفعال. (42) على أن رفع ما بعد أداة الشرط على الابتداء لا يمنع منه ما زعموه من اختصاص أداة الشرط بالأفعال، منه قوله تعالى: (( قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ )) (الإسراء، 100). فقد ذهب الزمخشري إلى أن (أنتم) فاعل لفعل مضمر، و(تملكون) تفسير له، على وفق ما يقتضيه علم النحو، أمّا من وجهة نظر علم البيان فيكون (أنتم تملكون) فيه دلالة على الاختصاص، ويكون (الناس) هم المختصون بالشحّ البالغ، لأنَّ الفعل الأوّل عندما حذف لوجود الفعل المفسر؛ ظهر الكلام في صورة المبتدأ والخبر. (43)

ويجب في فعل الشرط أن يكون خبرياً؛ لأنَّ الشرط لا يصحُّ مع الإنشاء، فلا يكون أمراً، ولا نهياً، ولا مسبوفاً بأداة الطلب، (كالاستفهام، والتحضيض)، ولا يكون مختصاً بتعجب أو مدح وذم، ويجب أن يكون متصرفاً غير مقرون بـ(قد)، أو(لن)، أو(ما) النافية، أو السين، أو سوف. منه قول ابن الدمينية:

نَهَارِي نَهَارُ النَّاسِ حَتَّى إِذَا بَدَأَ لِي اللَّيْلُ هَزَّتْنِي إِلَيْكَ الْمَضَاجِعُ (44)

وفي حال صدر أسلوب الشرط بـ(لا) أو(لم) فتكون (لا) و(لم) زائدتين تفيدان النفي، وهذا النفي معنى لكنَّ الجزم وقع على الفعل، و(لا) لا تعمل فيما بعدها، نحو قوله تعالى: (( إِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ))

39 – ينظر: ابن عصفور، المقرَّب، 302/1، وابن يعيش، شرح المفصل، 156/8-157.

40 – ينظر: الرضي، شرح الكافية، 77/1، وسيبويه، الكتاب، 121/3.

41 – ابن الدمينية، لديوان، ص 37.

42 – ينظر: الرضي، شرح الكافية، 283/2، والمبرد، المقتضب، 74/2.

43 – ينظر: الزمخشري، الكشاف، 468/3.

44 – ابن الدمينية، لديوان، ص 88.

(هود، 47)، فـ (إن) عاملة هنا، لذلك وجب أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله. وكقولنا (إن لم تأتني أجرك) فهو في موضع الفعل المجزوم وكأنه قال: (إن تفعلْ أفعُل) (45). ومنه قول ابن الدمينية:

وَإِنْ لَمْ يُنَازِعْنِي رَفِيقَايَ ذِكْرَهَا  
تَجَوَّيْتُ مِنْ مَطْوِيٍّ وَاجْتَوَيْتَانِي (46)

ويجوز أن يدخل شرط على شرط ، فإذا جاء فعلا الشرط متوالين بأدائيهما ، وبدون عاطف للثاني على الأول، فحكمها أن يكون الشرط الثاني وجوابه جواباً للشرط الأول، كقوله تعالى : (( وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ )) ( هود ، 34 ). فالجواب ( يريد )، وهو جواب للشرط الأول: (إن أردت) ، لأنه صاحب الصدارة في الكلام ، وهو أولى بالجواب من الشرط الثاني، ولأن الشرط الثاني للتوكيد ، أو لبيان سبب النصح وهو الإغواء ، ومنه قولنا: (إِنْ أَتَيْتَنِي إِنْ كَلَّمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ)، فقولنا: المقدم وهو (إِنْ أَتَيْتَنِي) مؤخر في المعنى، فهو حتى إن أتاه ثم كلمه لم يجب إكرامه؛ ولكن إن كلمه ثم أتاه وجب إكرامه. وعلة ذلك أن الجواب صار معوقاً بالشرط الثاني. (47) ومنه قول ابن الدمينية:

وَلَوْ أَنَّنِي أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ كُلَّمَا  
ذَكَرْتُكَ لَمْ تُكْتَبْ عَلَيَّ ذُنُوبٌ (48)

فإن قصد المتكلم أن يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاءً للأول فلا بد من اقتران الأداة الثانية بالفاء كقولنا: (إن دخلت الدار فإن سلمت فلنكذا)، أمّا "إن قصدت إلغاء أداة الشرط الثاني لتخللها بين أجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى، أعني الشرط الأول مع الجواب فلا يكون في أداة الشرط الثاني فاء..... فهو بمنزلة: ( والله إن أتيتني لأتيتك). فتناهي الشرطين لفظاً أولهما معنى. ومثله: (إن تبتت إن تذبذب ترحم) أي: (إن تذبذب فإن تبتت ترحم)، وكذا إن كان أكثر من شرطين نحو: (إن سألت إن لقيتني إن دخلت الدار أعطك)، أي: (إن دخلت الدار فإن سألتني أعطك) فقوله: (فإن سألتني) مع الجزاء، جواب: (فإن لقيتني)، قولك: (فإن لقيتني) مع جزائه جواب: (إن دخلت) وعلى هذا يقاس إن كان أكثر" (49). ولم ترد هذه الحالات في شعر ابن الدمينية.

ونشير أخيراً إلى أن الفراء ذكر أن الفعل المعطوف يجوز أن يكون ماضياً، لأن فعل جواب الشرط ؛ يجوز أن تقع فيه صيغة الفعل المضارع مكان صيغة الماضي، وصيغة الماضي مكان صيغة المضارع (50).

### حذف فعل الشرط:

يحذف فعل الشرط لدلالة المعنى عليه، وخاصة بعد الأداة (إن) و(لو) التي بمعناها، في مثل قول رسول الله عليه السلام (اتقوا النار ولو بشق تمرة) (51) . ويحذف فعل الشرط للعلم به، إن كان منفيّاً بـ(لا) ، كقول ابن الدمينية:

مُقِيمَانِ حَتَّى يَقْضِيَا مِنْ لُبَانَةٍ  
فَيَسْتَوْجِبَا أَجْرِي وَيَسْتَكْمِلَا حَمْدِي

45 — ينظر: سيبويه، الكتاب، 3 / 66-68، وابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، (1990)، 4 / 114.

46 — ابن الدمينية، الديوان، ص 31.

47 — ينظر: المبرد ، المقنضب، 2 / 63 ، والرضي، شرح الكافية، 4 / 465.

48 — ابن الدمينية، الديوان، ص 111 .

49 — الرضي، شرح الكافية، 2 / 395.

50 — ينظر: الفراء معاني القرآن، تح: محمد علي النجار، الدار المصرية، القاهرة، (1966م) ، 2 / 276 .

51 — ينظر: تخريجه، البخاري، صحيح بخاري، بشرح السندي، مط. البابي الحلبي، 1/246، باب وجوب الزكاة.

وَالْإِ فَسِيرًا فَالسَّلَامُ عَلَيَّكُمْ وَمَالِكُمْ غَيٍّ وَمَالِكُمْ رُشْدِي (52)

والتقدير (وإن لا تقوما فسيرا) ، وقد دلّ السياق على الجملة المحذوفة ، وبقي حرف النفي لتيسير التقدير .  
ويجوز حذف الشرط بدون الأداة إذا وقع بعد (مَنْ) المتلوّة بـ (لا) النافية . نحو : (مَنْ أكرمك فأكرمه ومن لا فدعه) . والتقدير : (ومن لا يكرمك فدعه).

وقد تحذف جملة الشرط مع الأداة، ويبقى الجواب دليلاً عليها كقوله تعالى: (( قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ )) (آل عمران، 31) فالجواب في الآية السابقة (يحببكم الله)، وهو على تقدير حذف أداة الشرط مع فعلها بعد الفعل (فاتبعوني) لدلالة المعنى عليه؛ و يكون التقدير: (فإن تتبعوني يحببكم الله). والدليل قوله تعالى: (فاتبعوني). (53) ولم يرد هذا في شعر ابن الدمينية.

### جملة جواب الشرط:

ينهض التركيب الشرطي على ثلاثة أركان: أداة الشرط وفعله وجوابه. ولا يمكن أن يكتمل هذا التركيب إلا باكتمال هذه المحاور كلها؛ فهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر، فإن حذف واحد أو اثنان فيقرينة تدلّ عليهما. ويرتبط معنى الجواب في هذا التركيب — بمعنى الفعل — من خلال التلازم الذي فرضته بينهما أداة الشرط. فالجملة الشرطية كلٌّ يحتاج بعضه بعضاً كما يحتاج جزء الجملة جزءها الثاني، ولعلّ هذا التلازم هو الذي دفع النحاة إلى اعتماد التركيب الشرطي على أنه جملة مستقلة، إذ لمّا دخلت أداة الشرط ربطت كلاً من جملة الشرط والجزء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة. (54) ويبقى تحقّق الجواب مقيداً بتحقّق الفعل الشرطي.

فجملة الجواب هي الجملة التي يُعلّق حصولها على حصول الشرط، وتُرتّب عليه كما يُرتّب السؤال على الجواب ، و يُسمّى الفعل الثاني جواباً أو جزءاً، تشبيهاً له بجواب السؤال، وبجزاء الأعمال، وذلك لوقوعه بعد وقوع فعل الشرط، كما يقع الجواب بعد السؤال، وكما يقع الجزء بعد الفعل المجازي عليه. (55)

وتأتي جملة جواب الشرط فعلية أو اسمية، أمّا الجملة الفعلية فقد منعوا أن يتقدّم منها شيء على الفعل إلا أن يكون معمولاً لفعل آخر مقدّر أو محذوف، فإذا تقدّم شيء منها على الفعل كان حكم المرفوع المتقدّم على جواب الشرط متقدّماً على الشرط، نحو: (إن قمتُ زيدٌ يقيم)، فهو معمول لمقدّر يفسره جواب الشرط. فيجب فيه الرفع عند الكوفيين، لأنّ الجزم عندهم بالجوار، وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو أجنبي من الشرط، أمّا البصريون فقد أجازوا تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط. (56)

ويتغيّر نظام جملة الشرط بتقديم عبارة الجواب على أداة الشرط. حيث ذهب نحاة الكوفة إلى أنّ الجواب من حقّه التقدّم على حرف الشرط، لأنّ الأصل فيه أن يكون مقدّماً على حرف الشرط كـ (إن)، ومنه قولنا: (أضرب إن تضرب)، فالأصل في الفعل أن يكون مرفوعاً، إلاّ أنّه لمّا أُخرّ انجزم على الجوار. فهم يعدّون أنّ الجواب هو

52 — ابن الدمينية، الديوان، ص. 8، و ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 848 .

53 — ينظر: الزمخشري، الكشاف، 227/3.

54 — ينظر: ابن جني، الخصائص، 3/ 178 ، وابن السراج، الأصول في النحو، تح. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1985)، 2/ 164، وتمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، (الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، (1873) ، ص 220-221.

55 — ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، رتبّه وعلّق على شواهد. عبد الغني الدقر، الشركة المتحدّة للتوزيع، سوريا، (1984م)، ص. 34. — 341.

56 — ينظر: الرضي، شرح الكافية، 255/2.

الجملة الأصلية، والشرط وأدواته هو الجملة الفرعية ، ولذلك جاز تقديم جملة الجواب على الشرط وأدواته، الأمر الذي منعه جمهور البصريين، فهم لا يجيزون تقدّم الجواب أو جزء منه على الشرط، بل عدّوا المقدم دليل الجواب المحذوف، وكالعوض منه ، وليس الجواب على رأي الكوفيين والمبرد ؛ (57) ومنه قول ابن الدمينة:

قَلِيلٌ قَدَى الْعَيْنَيْنِ نَعْلَمُ أَنَّهُ هُوَ الْمَوْتُ إِنْ لَمْ تُصْرَعْنَا بِوَأْتَقُهُ (58)

فهنا قد تقدّم ما يدلّ على الجواب وهو الفعل المضارع (نعلم)، و ما دفع النحاة إلى هذا التقدير، أنهم قرّروا أنّ الشرط سبب في الجواب، ومحال أن يكون المسبّب مقدّمًا على السبب، ولأنّ الشرط له صدر الكلام، وتقديم الجواب عليه يخلّ به. ثمّ إنّ المتقدّم يخلو من الروابط اللفظيّة التي تربط بين الشرط والجزاء، والأداة لا تعمل فيما قبلها، فلمّا كان الجواب مجزومًا بالأداة امتنع أن يتقدّم عليها؛ لأنّ لها الصدارة.

وقد اختلفت النحاة حول عامل الجزم في الشرط والجزاء ، فقال بعض البصريين: أنّ الجواب مجزوم بحرف الشرط ، قياساً على رفع خبر الابتداء بالابتداء (59) ، وقال بعضهم بل هو مجزوم بحرف الشرط وفعله، فحرف الشرط يجزم فعل الشرط وينجزم الجواب بما قبله (60). وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط يعمل في الفعل ، والفعل يعمل في الجواب، لأنّ حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط (61).

وذهب الكوفيون إلى أنّه مجزوم على الجوار لأنّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له، لذلك حُمِلَ عليه في الجزم (62). وربّما يكون التفسير الذي يذهب إليه جمهور البصريين، وهو أنّ الأداة جازمة للفعلين، وهو ما نرجّحه.

وجواب الشرط إمّا أن يكون فعلاً، أو جملة مقترنة بالفاء؛ لأنها تتضمّن معنى الفعل ، فقد ذهب جمهور النحويين إلى أنّ جواب الشرط لا يكون إلاّ بفعل أو بالفاء. (63) من أمثلة الفعل ، قول ابن الدمينة:

فَإِنِّكُمْ إِنْ تَأْتِيَاهَا سُقَيْتِمَا يَمَانِيَةً رَيًّا مَهَبًّا — هَطُولُ (64)

أمّا الجملة المقترنة بالفاء فقد ورد ذكرها في قول ابن الدمينة:

فَإِلَّا تَشْفُقْنَا ذَاتَ يَوْمٍ فَإِنَّهُ سَتَعَقِبُ خُطْبَاءُ السَّرَّاءِ صَدُوحُ (65)

ويأتي فعلا الشرط والجواب، ماضيين أو مضارعين، أو مختلفين، وهي صور مسموعة من العرب، لكلّ صورة منها مدلولها الخاص، وقد رتبّ النحاة صور التركيب الشرطي في الجودة على وفق ما يأتي : (66)

57 — ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربيّة، (د.ت)، 584/3.

58 — ابن الدمينة، لديوان، ص52.

59 — ينظر: المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص104. و ابن الخشاب، المرتجل، تح، عليّ حيدر، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، دمشق، (1972م)، ص211 .

60 — ينظر: المبرد، المقتضب، 2/49، و ابن جني، الخصائص، 2/388.

61 — ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص237.

62 — ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص602، والأزهري، شرح التصريح، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (د.ت)، 248/2.

63 — ينظر: سيويو، الكتاب، 3/63، و ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص240 .

64 — ابن الدمينة، لديوان، ص37

65 — ابن الدمينة، لديوان، ص28.

66 — ينظر: ابن عصفور، المقرب، 1/274، و الرضي، شرح الكافية، 2/260 — 261.

1- أن يكون الشرط والجواب مضارعين مجزومين، نحو: (إن تأتني أكرمك) فالشرط فيه معنى المستقبل، ويدل الجواب على التجدد والحدوث، فجاء طرفاه مضارعين، ومنه قوله تعالى: (( وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ )) (آل عمران، 161). وكقول ابن الدمينية:

وَلَكِنْ تَجَنَّبْتَ الذُّنُوبَ وَمَنْ يُرِدْ  
يَجِدُ الْقُوَى تَقَدَّرَ عَلَيْهِ ذُنُوبُ (67)

2- أن يكون الشرط والجواب ماضيين لفظاً أو معنى، نحو (إن لم تسيء أكرمك) فالشرط فيه معنى المستقبل، والجواب يدل على الحدث فيأتي طرفاه ماضيين. وهنا تتحد صيغتا فعل الشرط والجواب، ليشكلاً قرينة ثالثة من قرائن الربط فضلاً عن الربط بالأداة، والربط المعنوي المستفاد من صيغة الماضي في لفظه (أو حكمه) والمستقبل في معناه، غير المقترن بالفاء، ومنه: (إن قام زيد قام عمرو) فقيام عمرو مسلم به، مؤكداً على سبيل الحتم، (إن قام زيد)، ومنه قول ابن الدمينية:

نَنْظُرُ سَلِيمِي فَإِنْ ضَنْتَ بِنَائِلِهَا  
عَنَا أَنْصَرَفْنَا وَمَاذَا يَنْفَعُ النَّظْرُ (68)

3- أن يكون فعل الشرط مضارعاً أصلياً، والجواب ماضياً لفظاً، أو معنى، نحو: (إن تكرمني أكرمك) وهنا فعل الشرط دل على الحدث فقط، ودل الجواب على الحدث والتجدد، فإذا كان فعل الجواب ماضياً في سياق الاستقبال؛ اكتفت بالربط الذي تصنعه أداة الشرط، وبالتأكيد الذي تفيد صيغة الماضي، نحو: قوله تعالى: ((لَوْ نَشَأُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكُهُونَ)) (الواقعة، 65). ومنه قول ابن الدمينية:

لَوْ تَعَلَّمِينَ وَقَلَمًا جَرَّبْتِي  
وَالْعِلْمُ يَنْفَعُ وَالْعَمَى ضَرَّارُ  
لَعَلَّمْتِ أَنِّي بِالْمَغِيْبَةِ حَافِظُ  
لِلسَّرِّ مِنْكَ وَأَنْنِي نَصَّارُ (69)

4- أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً، أو معنى، وجواب الشرط مضارعاً أصيلاً، نحو: (إن أكرمتني أكرمك)، أو (إن قام زيد يقوم عمرو)، ففعل الشرط دل على الحدث فقط، والجواب على الحدث المجرد... ومنه قوله تعالى: ((مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ)) (الشورى، 20). وعكس ذلك أضعف الوجود، نحو: (إن تزرنني زرتك)، لأن أداة الشرط تؤثر في الفعل الأبعد عنها بنقله إلى معنى الاستقبال من غير أن تؤثر في معنى الأقرب إليها<sup>(70)</sup>. ومنه قول ابن الدمينية:

وَقَدْ رَعَمُوا أَنَّ الْمُحِبَّ إِذَا دَنَا  
يَمَلُّ وَأَنَّ النَّأْيَ يَشْفِي مِنَ الْوَجْدِ (71)

والملاحظ في جميع هذه الحالات أن جواب الشرط قد جاء أفعالاً، إمّا مضارعة، وإمّا ماضية، وأن هذه الأفعال تصلح دائماً أن تكون جواباً للشرط، لأنها أفعال مشتقة غير جامدة، ولم تكن أفعالاً طلبية، أو أفعالاً منفية بـ (ما)، أو (لن). ولم تكن أفعالاً مسبوقاً ببعض الحروف التي تخرجها عن مجال عملها الصحيح، كـ (السين)، و(سوف)، و(لن). ولم تكن جملاً اسمية. وفي جميعها لا يحتاج التركيب الشرطي إلى رابط آخر، ولكن هناك صور يلزم فيها الإتيان برابط آخر هو (الفاء) أو (إذا).

67 - ابن الدمينية، *الديوان*، ص 113.

68 - ابن الدمينية، *الديوان*، ص 67.

69 - ابن الدمينية، *الديوان*، ص 55.

70 - ينظر: الرضي، شرح الكافية، 260/2، وابن الجوزية *بدايع الفوائد*، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت)، 106/1.

71 - ابن الدمينية، *الديوان*، ص 82.

## اقتران جملة الجواب بالفاء و(إذا):

عمد النحاة إلى إضافة قرينة جديدة تؤكد ارتباط جملة الجواب بجملة الشرط، وتعلق حدوثها عليها، وأولى هذه الأشياء الفاء لأن معناها التعقيب، وهو مناسب للجزاء، فالجزاء متعقب للشرط، ولا يكون الجزاء إلا بالفعل أو بالفاء. لأن الأصل الفعل والفاء داخلة عليه (72). ولأن (الشرط) و(الجزاء) لا يصحان إلا بالأفعال. فالمعنى الذي يعقد بوقوع الأفعال لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف، فإذا كان الشرط فعلاً، وكان جوابه اسماً، دخلت الفاء لتدل على أن ما بعده مسبب عما قبله، من غير عطف، وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفاء وحدها (73).

إن وقوع الفاء و(إذا) الفجائية في جواب الشرط، يؤدي وظيفة معنوية في توثيق ربط طرفي التركيب الشرطي، وتلازمها، وذلك عندما تؤثر أداة الشرط الجازمة في التركيب الشرطي، فتصبح الجملة كلها في محل جزم. (74)، ومن ورود الفاء قول ابن الدمينية:

إذا نحن أنقذنا الدُموعَ عشيّةً فَمَوْعِدُنَا قَرْنٌ مِنَ الشَّمْسِ طَالِعٌ (75)

فقد جاء الجواب جملة اسمية (فَمَوْعِدُنَا قَرْنٌ مِنَ الشَّمْسِ طَالِعٌ) تدل على تحقق النسبة، وثبوتها، وهي بدالاتها هذه تتعارض مع ما للجواب في الشرط من دلالة تعليق تحققه على تحقق الشرط، لذلك اقترن الجواب بالفاء لربط الجواب - وهو جملة اسمية - بالشرط.

ومنه قول ابن الدمينية:

فَإِنْ خَفْتِ أَلَا تُحْكِمِي مِرَّةَ الْهَوَى فَرُدِّي فُؤَادِي وَالْمَرَارُ قَرِيبٌ (76)

وقد يقترن جواب (إن) و(إذا) من بين أدوات الشرط بـ(إذا) الفجائية، بشرط أن يكون الجواب جملة اسمية مثبتة خبرية، وغير مقرونة بـ(إن)، نحو قوله تعالى: (( وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ تُونِهِ إِذَا هُمْ يُسْتَبْشِرُونَ )) (الزمر، 45) ومنه قوله تعالى: (( وَإِنْ تُصِيبِهِمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ )) (الروم، 36)، فوجود (إذا) الفجائية هنا يؤدي ما تؤديه الفاء من بيان الارتباط الذي تقوم الفاء المتجردة للربط، لما لها فيها من معنى السببية.

## حذف جواب الشرط:

يجوز حذف جواب الشرط إذا وُجِدَ ما يحل محله ويدل عليه. نحو قوله تعالى: (( فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بَأْيَةٌ )) (الأنعام، 35). فالجواب: (ما آمنوا). والتقدير: (فابتغ)، أو أفعل. وقد خالف في هذا الموضوع الكوفيون والمبرد الذين يرون أنه لا حذف فيها، وأن المتقدم فيها هو الجواب كما أشرنا سابقاً. ويجب حذف جواب الشرط في الحالات الآتية:

72 - ينظر: سيبويه، الكتاب، 63/3، الفراء، معاني القرآن، 1/ 475 - 476، و عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، مكتبة الخانجي، مصر، ط2، (1978)، ص 188 - 191.

73 - ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: د. حسن هندواي، دار القلم، دمشق، (1985)، 1/ 254 - 255.

74 - ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، (د.ت)، 4/475، وابن يعيش، شرح المفصل، 8/ 95، و 2/ 9.

75 - ابن الدمينية، الديوان، ص 90.

76 - ابن الدمينية، الديوان، ص 116.



1 – إذا كان فعل الشرط ماضياً واكتنفته ما يدلُّ على الجواب المحذوف. نحو: (أنت – إن كتبتِ الدرس – مجتهد). والتقدير: (إن كتبتِ الدرس فأنت مجتهد) (77). ومنه قول ابن الدمينية:

فَلَا الْقَلْبُ يَنْسَى ذِكْرَ سَلْمَى إِذَا نَأَتْ      وَلَا الصَّبْرُ إِِنْ بَانَتْ أُمَيْمَةٌ يُعَقَّبُ (78)

والتقدير: (إن باننت أميمة فالصبر يعقب) فوجب حذف جواب الشرط لدلالة الاسم عليه ، ولكونه جاء سابقاً لفعل الشرط الدالّ على الزمن الماضي .

– إذا تقدّم جواب الشرط قسماً دالّ عليه . نحو قوله تعالى : (( وَلَنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَافٍ )) ( الرعد ، 37) . فقد تمّ حذف جواب الشرط من الآية ، لأنّ القسم أحقُّ بالجواب منه ، فالقسم إذا سبق الشرط كان الجواب له دون الشرط ، لأنّ جواب الشرط خبر يجوز فيه التصديق ، والتكذيب ، في حين لا يحتمل جواب القسم إلاّ الصدق ، لذلك كان أولى من الشرط بالجواب . والتقدير : (إن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذن لمن الظالمين) . فيكون حينئذ الجواب للشرط . والدليل على أنّ الآية قد سبق فيها القسم الشرط ، أنّ اللام المتصلة بأداة الشرط لام القسم الموطئة له ، والتقدير : ( والله لئن اتبعت ... ) ، (79) ومنه قول ابن الدمينية:

لئن كان يُهْدَى بَرْدٌ أَنْبَاهِهَا الْعُلَا      لِأَفْقَرَ مِنِّي إِنْ نِي لَفَقِيرٌ (80)

2– وقد تحذف الجملة الشرطية بجزأها عند دلالة القرينة، إذ يؤمن اللبس وتبقى الأداة فقط إذا دلّ عليه دليل. نحو : (من زارك فزره وإلاّ فلا) . فقد حذف فعل الشرط وجوابه . والتقدير : وإن لم يزرك فلا تزره . ويذكر أبو حيان أنّ الكوفيين باستثناء الفراء قد أجازوا حذف جواب الشرط ، وفعل الشرط مضارع قياساً على المعنى وذلك مثل : (أنت ظالم إنّ تفعل) (81) .

فهذا الحذف قد يقع على أيّ ركن من أركان الجملة، أو على الجملة كلّها، ويساعد على تشكيل الجملة بصور متعدّدة.

### اجتماع الشرط والقسم في جملة واحدة :

إذا اجتمع شرط وقسم، فالجواب – في رأي الكثرة – للسابق منهما. بشرط ألاّ يتقدّم على الشرط أو القسم مبتدأ أو ما يقوم مقامه، فإن تقدّم المبتدأ أو ما يقوم مقامه، فسواء أكان المتقدم قسماً أم شرطاً، فالجواب للشرط. نحو: (أنت والله إن تجتهد تتفوق) . فالجواب : (تتفوق) ، جاء جواباً للشرط على الرغم من تقدّم القسم عليه ، والدليل على مجيئه جواباً للشرط جزمه بأداة الشرط، والعلة في مجيئه جواباً للشرط دون القسم تقدّم المبتدأ ( أنت ) على القسم والشرط، والجملة من القسم والشرط في محلّ رفع خبر .. فالجواب للشرط، وإن كان هو المتأخّر عن القسم؛ لأنّ سقوطه يخلّ بالجملة على عكس القسم الذي هو لمجرد التأكيد (زيد – والله – إن تقم أقم) (82) . أمّا إذا

77 – ينظر : سيبويه، الكتاب، 103/3، والفراء، معاني القرآن، 1/ 331 – 332.

78 – ابن الدمينية، الديوان، ص 149

79 – ينظر : ابن مالك، تسهيل الفوائد ، ص 239.

80 – ابن الدمينية، لديوان، ص 49.

81 – ينظر : وابن هشام، مغني اللبيب ، ص 724.

82 – ينظر : ابن جماعة، شرح الكافية ، تح، د. محمد عبد النبي عبد المجيد، مط دار البيان، مصر، (1987م)، 368.

كان الشرط سابقاً للقسم، وكان القسم مقترناً بالفاء، فإنَّ الجواب للقسم لا للشرط، نحو: (من يراقبُ ربّه في عمله فوالله يبخشاه الناس). (83) ومنه قول ابن الدمينة:

فإنَّ كُنْتَ تَجْزِينَ الْمُحِبِّ بِحُبِّهِ      أَمِيمٌ فَفَدُّ — وَاللَّهِ — طَالَ هَيْامِي (84)

وفي حال كان الشرط تابعاً للقسم المتقدم عليه، فإنَّ الجواب للقسم الذي يمثّل أعلى مستويات التوكيد، بينما الشرط يقوم على التعليق بالجزم أو عدمه، فالجواب يكون لِمَا هو أكثر توكيداً. أي القسم الذي هو في الصدارة "وذلك قولك: (والله إنَّ أُتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ)، لا يكون إلا معتمداً عليه اليمين. ألا ترى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (والله إنَّ تَأْتَيْتَنِي أَتَاكَ) لم يجز. وَلَوْ قُلْتَ: (والله من يَأْتِيَنِي أَتَاهُ) كان محالاً، واليمين لا تكون لغواً..؛ لأنَّ اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين" (85). كقول ابن الدمينة:

وَقَالَتْ أَمَا وَاللَّهِ لَوْلَا اسْتِهَارُكُمْ      وَجَنِّي عَلَيْكَ الذَّنْبَ حِينَ تَغِيْبُ  
لَمَّا شَمِلَ الْأَحْسَاءُ مِنْكَ عَاقِلَةً      وَلَا زَرَّتْنَا إِلَّا وَأَنْتَ تَطْيِبُ (86)

فالقسم في هذه الحالة ليس توكيداً للجملة الشرطية بركنيتها وإنما جاءت العبارة الشرطية فاصلة بين القسم والمقسم عليه. وفي هذه الحالة تفرق أداة الشرط كثيراً بلام مفتوحة للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط، وتسمى اللام الموطئة<sup>87</sup>. نحو قوله تعالى: (( وَلَنْ أَتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ )) (البقرة، 145) فإنه ليس من السداد أن نقول: إنَّ أصل الكلام (والله إنَّكَ لمن الظالمين) ثم اعتراض بالشرط، فلو قُلْتَ: (إنَّ أُتَيْتَنِي لِأَكْرَمَتِكَ) (وإن لم تأتني لأغمنك) جاز لأنه في معنى (لئن أتيتني لأكرمك)، (لئن لم تأتني لأغمنك)، ولا بد من هذه اللام مضمرّة أو مظهرة، لأنها لليمين، كأنك قُلْتَ: (والله لئن أتيتني لأكرمك) (88). ومنه قول ابن الدمينة:

لَعَمْرِي لئن عَصَمَاءُ شَطَّ مَرَاها      لَقَدْ زَوَدَتْ زَاداً، وَإِنْ قَلَّ بَاقِيَا (89)

## نتائج البحث:

قدّم هذا البحث دراسة وصفية تحليلية للجملة الشرطية في شعر ابن الدمينة، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

- 83 — ينظر: حسن. عباس، النحو الوافي، 4/487. و السيوبي. همع الهوامع تح، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (1998)، 2/491.
- 84 — ابن الدمينة، لديوان، ص. 44.
- 85 — سيبويه، الكتاب، 3/84.
- 86 — ابن الدمينة، لديوان، ص. 103.
- 87 — ينظر سيبويه، الكتاب، 3/108.
- 88 — سيبويه، الكتاب، 1/436، وينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ص. 640.
- 89 — ابن الدمينة، لديوان، 198.

- أكثر ابن الدمينية من استخدام الجملة الشرطية، بعد أن شكّلها في تراكيبه النحويّة لتستوعب انفعالاته المتدفّقة، ولتعبّر عن الفكرة التي أراد أن يصوّرّها، فأخذ يقدّم ويؤخّر، ويفصل، ويحذف.
- كثرة مجيء جواب (لولا) مقروناً باللام.
- تناول البحث الأدوات الجازمة، وكانت (إنّ) أداة الشرط الجازمة الأكثر في شعر ابن الدمينية. كما تناول أدوات الشرط غير الجازمة، ووضّح الأشكال المختلفة التي جاءت بها الجملة الشرطية بأدوات الشرط غير الجازمة.
- مع أنّ أدوات الشرط تغلب الماضي إلى الاستقبال. إلا أنّ فعل الشرط قد يأتي للدلالة على الماضي، إذا كان بلفظ (كان)، ولكنّ ابن الدمينية استعمل الماضي في الشرط متحقّق الوقوع، وإن كان بلفظ (كان).
- في حال دخل شرط على شرط، وكان فعلاً الشرط متوالين بأداتيهما، وبدون عاطف للثاني على الأوّل، فحكمها أن يكون الشرط الثاني وجوابه جواباً للشرط الأوّل، بشرط اقتران الأداة الثانية بالفاء وقد استخدمها ابن الدمينية بدون الفاء.
- تحذف جملة الشرط مع الأداة، ويبقى الجواب دليلاً عليها، ولم يرد هذا في شعر ابن الدمينية.
- تحذف جملة الجواب وتبقى الأداة مع فعل الشرط، وهذا من باب تقديم الجواب عند الكوفيين. وقد اطرّد استخدامه عند ابن الدمينية.
- جواب الشرط إمّا أن يكون فعلاً، أو جملة مقترنة بالفاء؛ لأنّها تتضمّن معنى الفعل وقد أكثر ابن الدمينية من استخدام الحالتين.
- الظاهرة المطّردة في شعر ابن الدمينية هي اجتماع الشرط والقسم.
- يقرّر النحاة أنّه يجوز أن تحلّ " إذا " الفجائية محلّ " فاء " السببية في الربط بين جملي فعل الشرط وجوابه، ولم يرد ذلك عند ابن الدمينية.

## المراجع:

- القرآن الكريم
- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى: مصر، ط4 (1961م).
- ابن جماعة، شرح الكافية، تح: د. محمد عبد النبي عبد المجيد، مط دار البيان، مصر، (1987م).
- ابن جني، الخصائص، تح: محمد عليّ النجار، دار الكتب المصريّة، (1952م).
- ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، (1985م).
- ابن الخشاب، المرتجل، تحقيق ودراسة: عليّ حيدر، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، دمشق، (1972م).
- ابن الدمينية، الديوان تح: أحمد راتب النفاخ، دار العروبة، القاهرة، (1959م).
- ابن السراج، أصول النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1985).
- ابن عصفور، المقرّب، تح: أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري، مط، العاني، بغداد (1971).
- ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تح: أحمد محمد شاكر، (د.ت).
- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات (دار الكتاب العربي، القاهرة، (1968).
- ابن مالك، شرح التّسهيل، تح: د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمد بدوي المختون، مط. هجر، القاهرة، (1990م).

- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح:د.عبد المنعم أحمد حريري، دار المأمون للتراث، (1982م).
- ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، رتبّه وعلّق عليه وشرح شواهد عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (1984م).
- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح:د.مازن المبارك، ومحمّد عليّ حمد الله، راجعه، سعيد الأفغاني، مكتبة سيد الشهداء، (د.ت).
- ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المنتبي، القاهرة، (د.ت).
- الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (د.ت).
- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربيّة، (د.ت)
- الأصفهاني. أبو فرج ، الأغاني، دار الكتب المصرية، (د.ت).
- البياتي. سناء حميد، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل، الأردن، (2003)
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز ، تح:محمود محمّد شاكّر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3(1992م).
- الجرجاني. عبد القاهر، المقتصد. تح، كاظم بحر مرجان ،بغداد، (1982 م).
- جطل. مصطفى، نظام الجملة، منشورات جامعة حلب، (1981).
- الجوارى. أحمد عبد الستار، نحو الفعل ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (2006)
- الجوزية. ابن قيم، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت)
- حسان. تمام اللغة العربية معناها ومبناها، (الهيئة العامة للكتب ، القاهرة (1873 م).
- حسن.عباس، النحو الوافي، دار المعارف بمصر ،(د.ت).
- الرّضيّ ، شرح الكافية، تح:يوسف حسن عمر، منشورات مؤسّسة الصّادق، طهران، (1978م).
- الزمخشري، الكشاف ، مط .مصطفى الحلبي ، القاهرة (1966 م).
- السندي، صحيح بخاري، مطبعة ،البابي الحلبي،(د.ت).
- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت)
- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (1998).
- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، مط .عيسى البابي الحلبي، القاهرة (د.ت).
- الفراء، معاني القرآن ،تح:محمّد عليّ النجار، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، القاهرة، (1966م).
- القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحق. ياسين محمد السواس ،مجمع اللغة العربية ، دمشق (1974 م).
- الكفوي، الكلّيات، وضع فهارسه، د.عدنان درويش، ومحمّد المصري، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، (1992م).
- المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح:أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت).
- المبرّد، المقتضب، تح:محمّد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح:د.فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، المكتبة العربيّة بحلب، (1973).
- هارون، عبد السلام ، الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، ، مكتبة الخانجي، مصر، ط2(1978).